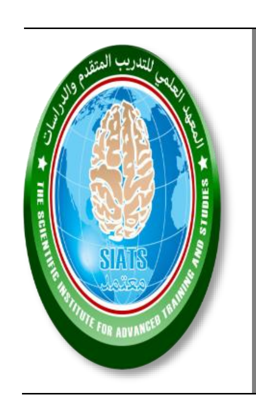


SIATS Journals

Journal of Islamic Studies and Thought for Specialized Researches

(JISTSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية

المجلد **5**، العدد 3، يوليو 2019م

e-ISSN: 2289-9065

مُخرجات التعليم العالي وملاءمتها لاحتياجات سوق العمل من منظور إسلامي:دراسة تطبيقية على خريجي كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان

Outputs of Higher Education and its Suitability to the Needs of the Labor Market from an Islamic Perspective: An Empirical Study on Graduates of the Faculty of Shari'a Sciences in the Sultanate of Oman

سيف بن راشد بن سيف المقبالي

salmqbali@css.edu.om

د. أشرف محمد زيدان

د. فخر الأدب بن عبدالقادر

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا

كوالالمبور– ماليزيا

2019م – 1440 هـ

ARTICLE INFO
Article history:
Received 22/4/2019
Received in revised form1/5/2019
Accepted 20/6/2019
Available online 15/7/2019

ABSTRACT

The study aims at finding out the reasons for the phenomenon of job seekers from the graduates of the Faculty of Sharia Sciences in the Sultanate of Oman. The study aimed at diagnosing the impact of the quality of higher education in the fields of curricula and educational services in providing employment opportunities in the Omani market to employ them in achieving greater relevance to the labor market. The researcher used the questionnaire in collecting data to find out the opinions of faculty members in the college and graduates of those seeking job. The results showed a correlation between quality of curricula, educational services and job opportunities. The study recommended that the policy of admission to institutions of higher education be linked to the actual needs necessary, and linking educational policies to the needs of human development plans.

Keywords: Outputs of higher education, Labor market, Faculty of Sharia Sciences.



ملخص البحث

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب ظاهرة الباحثين عن عمل من خريجي كلية العلوم الشرعية في سلطنة عُمان. وقد هدفت الدراسة إلى تشخيص أثر جودة التعليم العالي في مجالي المناهج والخدمات التعليمية في توفير فرص العمل في السوق العُماني لتوظيفه في تحقيق قدر أكبر من الملاءمة لسوق العمل. استخدم الباحث الاستبانة في جمع البيانات لمعرفة أراء أعضاء هيئة التدريس بالكلية والخريجين منها الباحثين عن عمل. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين جودة المناهج والخدمات التعليمية وفرص الحصول على عمل. وقد أوصت الدراسة بضرورة ربط سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بالاحتياجات الفعلية الضرورية ، وربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية.

الكلمات المفتاحية: محرجات التعليم العالي، سوق العمل، كلية العلوم الشرعية.

الإطار العام للدراسة.

المُقدمة.

شهد العالم في القرن الماضي تطورات متسارعة في كافة الميادين، وكان للجانب التعليمي حظ وافر من ذلك، وقد تنافست الدول من أجل الإرتقاء بنوعية التعليم الذي يُقدم من خلال مؤسساته،[1]، فالتعليم والتربية هما وسيلتا الأمُة الإسلامية لإحداث إنقلاب فكري وثورة ثقافية تعم مجالات الحياة كلها، وصولاً إلى التغيير الذي طلبه الله سبحانه وتعالى بشروطه:(إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ)[2].

أن التعليم العالي في جميع الدول يحتل مكانة خاصة وذلك للمهام المنوطة به ليس في إمداد عملية التنمية بمتطلباتها من القوى العاملة المؤهلة فحسب، وإنما أيضاً للدور الذي يمكن أن تقوم مؤسساته في صياغة المستقبل، فالتعليم هو الطريق الأمثل لأي نهضة حقيقية، وتقدمه أوتخلفه سيحدد بلاشك مسار الأمم، وقد تنبهت جميع الدول،



وخاصة المتقدمة لذلك، ولذا فقد ظهرت صيحات تدعو لإعادة النظر في النظم التعليمية لكي تكون مواكبة للتطور السريع الذي تشهده البشرية على مشارف القرن الواحد والعشرين.

كما أن العمل يحقق للفرد العائد المادي، والشعور بالهوية والذاتية، والثقة بالنفس والشعور بالأمن والتقدير، وبما أن العمل حقاً لكل فرد فمن واجب الدولة أن توفر فرص العمل للقادرين عليه، وعدم توفير تلك الفرص فإن ذلك يخلق مشكلة الباحثين عن عمل، وهي مشكلة يتفاوت حجمها وأبعادها حسب نظرة المجتمع إليها وإلى الأفراد الباحثين عن العمل[3]، وكون هذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية، تعاني منها كثير من بلدان العالم، فإن سلطنة عُمان ليست بمعزل عن تلك الدول، فمن خلال إطلاع الباحث على الإحصاءات الرسمية الصادرة من جهات الإختصاص أمثال المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ووزارة القوى العاملة، ومجلس التعليم، والتي تشير إلى إرتفاع إعداد الباحثين عن عمل من الجنسين بشكل سنوي، وفي كافة التخصصات العلمية في السوق العُماني، على الرغم من الخطط الإستراتيجية طويلة المدى التي وضعتها وزارة التعليم العالي لتطوير التعليم العالي في سلطنة عُمان.

مشكلة الدراسة.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة من الحكومة لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل العُماني من الأيدي الوطنية الماهرة، ووضع الخطط والإستراتيجيات طويلة المدى، فإن هناك أعداداً كبيرة من الباحثين عن عمل بمختلف المؤهلات العلمية، فقد أشارت أحدث بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن عدد الباحثين عن عمل النشطين تجاوز بنهاية شهر يوليو2017م (50) ألف باحث، من بينهم (28) ألف يحملون مؤهلات بين الدبلوم الجامعي والشهادة الجامعية.[4].

أهداف الدراسة.



1) تشخيص أثر جودة التعليم العالي في مجالي المناهج، والخدمات التعلمية، في توفير فرص العمل في السوق العُماني.

2) التعرف على التخصصات الشرعية المعتمدة في كلية العلوم الشرعية، ومدى ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل العُماني.

3) التعرف على المواءمة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العُماني من التخصصات الشرعية .

فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التعليم العالي في مجالي المناهج الدراسية والخدمات التعليمية، واستقطاب فرص العمل للخريجين في السوق العُماني عند مستوى الدلالة (0.05).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصصات الشرعية المعتمدة في كلية االعلوم الشرعية واحتياجات سوق العمل العُماني من تلك التخصصات عند مستوى الدلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دقة تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات الشرعية، وفرص العمل في السوق العُماني عند مستوى الدلالة (0.05).

الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان.[5]



ترى هذه الدراسة على أن هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي من الناحية الكمية ولكنها تتسائل هل هناك توافق من الناحية النوعية؟، وقد أوصت الدراسة بتطوير محتويات البرامج التعليمية لتكون متوافقة لطبيعة الأهداف التي ينشدها المجتمع، ويفرضها الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية، والتأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينهما.

ويرى الباحث أن هذه الدراسة قدمت معلومات جيدة إستفاد منها الباحث في معرفة أهمية مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات التنمية.

الدراسة الثانية: تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع.(6)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في سبل تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لتكون أكثر مواكبة لحاجات المجتمع، وقد توصلت هذه الورقة إلى أن الجامعة في رسالتها ووظيفتها ومهمتها وأداتها مرتبطة بشكل وثيق بقضايا المجتمع وبمتطلبات نموه وتطوّره، تتفاعل معه وتؤثر فيه وتتأثر به، في إطار منظومة متكاملة. والتأكيد على ضرورة تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات مجتمع المعرفة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على أهمية التخطيط الجيد في طرح التخصصات الجامعية بحيث تلبي حاجات المجتمع المتمثل في سوق العمل.

الدراسة الثالثة: أثر تحديد الاحتياجات في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني(7).

هدفت الدراسة التعرف على أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، وقد أظهرت النتائج تباين في إجابات المبحوثين حول أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في سد



الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات الوظيفة من خلال ما بينَه المتوسط العام للدراسة.

يرى الباحث على أن هذه الدراسة ركزت بشكل مباشر على أهمية التدريب لصقل الخريجين لتمكنهم من شغل الوظائف المطروحة في السوق دون تذمر من أصحاب الأعمال، وأن التدريب من العناصر المهمة التي يجب أن يتحلى بها الخريج بحيث يستطيع شغل الوظائف المتوفرة في السوق المحلي .

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.

- **التعليم العالي:**

يقصد الباحث بالتعليم العالي في دراسته: المؤسسات التعليمية في سلطنة عُمان العامة منها والخاصة، التي تقدم خدمة التعليم الجامعي للراغبين ممن تنطبق عليه شروط الإلتحاق بتلك المؤسسات.

- **سوق العمل:**

يقصد الباحث سوق العمل في دراسته هذه بأنه الوظائف الشرعية التي توفرها جهات التوظيف الرسمية في سلطنة عُمان وبالأخص وزارتي الأوقاف والشؤون الدينية، ووزارة العدل للطلبة الخريجين في التخصصات الشرعية من كلية العلوم الشرعية.

- **الباحث عن عمل:**

يقصد الباحث عن العمل في بحثه بأنه هو المواطن العُماني من خريجي كلية العلوم الشرعية، بعد أن أكمل جميع متطلبات التخرج، وله الرغبة والقدرة في الإلتحاق بإحدى الوظائف التي توفرها كلاً من وزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وبعض جهات التوظيف الأخرى في سلطنة عُمان، وتتناسب مع تخصصه الجامعي وتنطبق عليه شروط



شغلها.

- **ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل:**

يقصد الباحث هنا بإنسجام مخرجات مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان من حيث الكم والكيف مع الشواغر من فرص العمل التي تتوفر بين الحين والآخر في سوق العمل العُماني العام.

- **المنظور الإسلامي:**

ويقصد الباحث بالمنظور الإسلامي هي العناصر الثلاثة الآتية:

1- التصور العَقدي الصحيح.

يقصد به الباحث هو الإستخلاف في الأرض والإستخلاف لغة كما عرفه أبن منظور" الخَلف ضد قُدام، قال ابن سيده: خلف نقيض قدام مؤنثة وهي تكون أسما وظرفا، فإذا كانت اسما جرت بوجوب الإعراب، وإذا كانت ظرفا لم تزل نصباً على حالها "[8].

2- إتقان العمل:

إتقان العمل يعني القيام بالعمل المراد انجازه والإنتهاء منه بأفضل صورة وعلى أتم وجه، ويكون ذلك ببذل الجهد والبعد عن التراخي في العمل[9].

3- ما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويقصد به على أن الأعمال التي يجب أن تتوفر للباحثين عن عمل هي الأعمال التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

المبحث الأول: جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان



المطلب الأول: نشأة التعليم العالي في سلطنة عُمان.

أهمية التعليم في سلطنة عًمان نابعة من تعاليم الدين الإسلامي، حيث أن أول كلمة نزلت في القرآن الكريم هي كلمة "إقرأ"، وبالمعنى الواسع لهذه الكلمة فإنها دعوة الفرد بأن يسعى لطلب العلم، وتثقيف الذات كوسيلة للخروج من ظلام الجهل، وبالتالي فإن أهمية العلم متجًذرة في الإسلام بإعتباره ضرورة أساسية للتنمية البشرية[10].

لم يكن هناك نظام تعليمي في السلطنة، وكل ما كان موجود هو مدارس تقع داخل المساجد والبيوت، ولم تظهر المدرسة النظامية إلا في عام 1935، أي في حكم عهد السيد سعيد بن تيمور(1935-1970)، وسميت بالمدرسة السلطانية، واستمر الحال حتى مجيء السلطان قابوس بن سعيد المعظم، الذي إتبع سياسة التعليم للجميع[11].

لقد شهدت عملية تطوير التعليم في سلطنة عًمان تحولاً كاملاً على مدى العقود الأربعة الماضية، ففي عام 1970، كان عدد المدارس في السلطنة ثلاث مدارس فقط، يوجد بها 900 طالب فقط من الذكور، وكان التعليم لا يتعدى المرحلة الإبتدائية، في حين أن الفتيات والطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة لا يحصلون على أي شكل من أشكال التعليم النظامي[12].

وتوجت المسيرة التعليمية في السلطنة بافتتاح جامعة السلطان قابوس في عام 1986م، و(6) كليات للعلوم التطبيقية تشرف عليها وزارة التعليم العالي، و (7) كليات تقنية تشرف عليها وزارة القوى العاملة، وكلية العلوم الشرعية في عام 1986م، لإعداد وتأهيل القضاة والدعاة، وكلية الدراسات المصرفية والمالية ويشرف عليها البنك المركزي العُماني، ، وجاء إنشاء كلية عسكرية تقنية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ذات طابع أكاديمي عسكري ووجه جديد للقطاع العسكري، كما تتولى شرطة عُمان السلطانية الإشراف على كلية العلوم الشرطية، بالإضافة الى تحويل عدد ثلاثة عشر معهد صحي إلى كلية تتبع وزارة الصحة، ومعهد القضاء العالي التابع لوزارة العدل.



وفي عام 2010م صدر المرسوم السلطاني رقم (2010/54) بإنشاء الهيئة العُمانية للإعتماد الأكاديمي، لتهتم بنشر ثقافة الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، وفي عام 2018، صدر المرسوم السلطاني رقم (2018/18) بإنشاء كلية عُمان للعلوم الصحية والمعهد العالي للتخصصات الصحية.

المطلب الثاني: مساهمة مخرجات التعليم العالي في المجتمع العُماني.

لقد كان من أهداف التنمية المستدامة في سلطنة عُمان، هو بناء الإنسان العُماني وتكوين شخصيته، وتعليمه وتثقيفه، وصقله وتدريبه[13]، فالتنمية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي من أجل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها، ومن ثم ينبغي ألا تتوقف عند مفهوم تحقيق الثروة وبناء الإقتصاد، بل عليها أن تتعدى ذلك إلى تحقيق تقدم الإنسان وإيجاد المواطن القادر على المساهمة في تشييد صرح الوطن، من خلال توفير بيئة علمية مناسبة[14]، ولا يتم ذلك إلا بالإستثمار في القطاع التعليمي والتي تسعى السلطنة من خلاله إقامة تنمية مستدامة، فتشير أرقام ميزانيتها لعام 2015، إلى أن حجم الإنفاق على قطاع التعليم يصل إلى نحو 4,68 مليار دولار من إجمالي الموازنة العامة البالغة نحو 36,41 مليار دولار، بنسبة تقترب من 13% من حجم الإنفاق[15].

المطلب الثالث: أهيمة الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

يمكن تلخيص أهمية الجودة في المؤسسة التعليمية بالنقاط التالية[16]:

1. ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسة التعليمية.
2. تطوير أداء الطلاب في جميع المجالات.
3. ضبط ووضع الحلول لشكاوى الطلاب وأولياء الأمور.



4. زيادة الكفاءة التلعيمية ورفع مستوى الأداء للعاملين بالمؤسسة.

5. الترابط والتكامل بين الهيئتين الادارية والتدريسية في المؤسسة والعمل بروح الفريق الواحد.

6. تمكين المؤسسة التعليمية من تحليل المشكلات بالطرق العلمية.

المطلب الرابع: قياس أثر الجودة الشاملة في مخرجات التعليم العالي في سوق العمل العًماني.

الواقع العملي يؤكد على أن هناك خلل في التوازن بين منحى العرض المتمثل في زيادة أعداد خريجي مؤسسات التعليم العالي، ومنحى الطلب والمتمثل في ضعف الفرص المتاحة أمامهم بسوق العمل، ويعود ذلك لأسباب منها ندرة وضعف مستوى الخريجين، وعدم توفر الكفاءات المطلوبة، مما يتطلب ذلك تحول المؤسسات التعليمية من مرحلة العلوم النظرية إلى مرحلة التعليم المقترن بالتدريب[17].

وفي سلطنة عًمان فإن الحكومة ممثلة في وزارة القوى العاملة وبالتنسيق مع هيئة سجل القوى العاملة تبنت مشروع التشغيل المقرون بالتدريب، وذلك بهدف رفد سوق العمل بالمواطنين المؤهلين علمياَ وعملياَ ولتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، والتقليل قدر الإمكان من الباحثين عن عمل في السوق العًماني، فقد تم إستشراف مستقبل المخرجات لنحو (111) تخصص أكاديمي من مؤهلي البكالوريوس والدبلوم الجامعي، وقياس الفجوة المستقبلية المتوقعة بينها وبين احتياجات سوق العمل العُماني حتى عام 2030م[18].

المبحث الثاني: التعليم الشرعي في سلطنة عُمان.

المطلب الأول: مفهوم التعليم الشرعي.

العلم الشرعي مصطلح من الألفاظ والتراكيب الدارجة قديماَ وحديثاَ، ولفظة العلم تعني المعرفة وهو ضد الجهل، أما لفظ الشرعي فهو منسوب للشرع وهو في الأصل يطلق على نهج الطريق الواضح، أما الشريعة عند الإطلاق فإنها



تشمل كل ما نزل به الوحى مما يتعلق بالعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والآداب[19].

المطلب الثاني: أهمية التعليم الشرعي في المجتمع.

العلم الشرعي كبقية العلوم الأخرى له أهمية كبيرة في المجتمع فلولا العلم لبقية الدول في ظلام دامس ولم تستطع مواكبة التطور المتسارع الذي يغزو العالم بأكمله، فالعلم الشرعي يحارب البطالة والعوز والفقر، ويقدم للمجتمع العالم الفاهم بأمور دينه ودنياه ويثبت بالأدلة القرآنية والسيرة النبوية كل ما يتعرض له الأنسان من قضايا حياتيه، وهو العلم التي جاءت به الشريعة أو دلت عليه بأي طريق من الدلالات (عبارة النص أو إشارته، أو دلالته أو إقتضائه) مما هو معروف عند علماء الفقه وأصوله[20].

المطلب الثالث: تطور التعليم الشرعي في سلطنة عُمان.

منذ دخول عَمان إلى الإسلام استجابة لدعوة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهي تتمسك بالعقيدة الإسلامية التي تشكل قاعدة أساسية لحياة المواطن العُماني، فقد قامت المساجد على إمتداد القرون الماضية بدور حيوي كدور للعبادة وللتعليم، فمن خلالها برز العديد من علماء عُمان الذين حرصوا على نشر العلم بين المواطنين والذي ارتبط بالجانب الديني إلى حد بعيد، ، فقد كان الأطفال يتم تعليمهم من قبل معلمي القرآن الكريم، تحت ظل الأشجار أو في المجالس العامة والتي كانت تسمى بالسبلة أو في المساجد أو بيوت المعلمين والمعلمات أنفسهم، ثم يلحقوا بحلقات التعليم مع علماء مؤهلين أكفاء في كلاً من ولايتي نزوى والرستاق اللتين تُعدان مركزين لتجمع العُلماء.

لقد شكلت مدارس المساجد والبيوت للتعليم الديني في مختلف مناطق عُمان وخاصة منذ أواخر القرن التاسع عشر، مثل مدرسة مسجد الخور بمسقط، والتي تأسست في عام 1888م بجوار قلعة الجلالي في عهد السلطان السيد تركي بن سعيد(1871-1888)، ومدرسة الزواوي في مغب بمسقط والتي كانت تقع أسفل قلعة الجلالي وأستمر



التعليم بها إلى عهد السلطان السيد سعيد بن تيمور(1932-1970)، ومدرسة مسجد الوكيل في مسقط مقابل بيت السيد نادر بن فيصل، ومدرسة بيت الشيخ راشد بن عزيز الخصيبي، ومدرسة بيت الوكيل والتي تقع مقابل بيت السيد شهاب بن فيصل، ومدرسة صُحار الذي أسسها السيد حمد بن فيصل بن تركي عام 1924م.

وفي عام 1930 تحول التعليم الديني إلى التعليم النظامي الحديث، حيث أنشئت مدارس محدودة تخضع للتخطيط والإشراف الحكومي، وأخذت تُدَرس مناهج مُحددة المحتوى، ومتعددة المواد ويدرسها معلمون معينون من قبل الدولة[21].وبتولي سلطان البلاد مقاليد الحكم عام 1970، كان للتعليم الديني نصيباً من الاهتمام، حيث تم إنشاء معاهد للعلوم الإسلامية منتشرة في محافظات السلطنة وعددها (6) معاهد في كلاً من مسقط، والسويق، والبريمي، وجعلان بني بوحسن، وعبري، وصلالة، ويشرف عليها مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم، كما تم إنشاء مدارس لتحفيظ القرآن الكريم، تحت إشراف وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية والتي تستهدف الأطفال في مرحلة التعليم ما قبل المدرس[22].

المبحث الثالث: مجتمع الدراسة(كلية العلوم الشرعية).

المطلب الأول: مراحل تطور كلية العلوم الشرعية.

المرحلة الأولى: من عام 1977م وحتى 1986م:

إن إنشاء كلية العلوم الشرعية في عام 1977 هي ترجمة فعلية لخطاب سلطان البلاد الذي قال فيه:" نبني ونُعمر ونرفع صرح العُمران شامخاً، ونشيد لعُمان حضارة عصرية راسخة الأركان عى أساس صلب من الدين، والأخلاق، والعلم النافع"[23].

المرحلة الثانية: من عام 1986م وحتى 1999م:



في هذه المرحلة أعيد تسمية كلية العلوم الشرعية بإسم معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد الذي أنشيء بموجب المرسوم السلطاني رقم (86/24)، ليضطلع بمهمة تخريج كفاءات واعية بحقيقة الدين، وقادرة على استيعاب معطيات الحضارة المعاصرة ومشكلاتها المتجددة[24].

المرحلة الثالثة: من عام 1999م وحتى 2014م:

وفي عام 1999م صدر المرسوم السلطاني رقم (99/6) بتحديد إختصاصات وزارة الأقاف والشؤون الدينية، والذي تحول بموجبه اسم المعهد إلى معهد العلوم الشرعية[25]، وفي عام 2000م، بدأ المعهد لأول مرة في قبول الطالبات للدراسة في المعهد لنيل درجة الدبلوم في العلوم الشرعية .

المرحلة الرابعة: من عام 2014م وحتى الآن:

وفي عام 2014م صدر المرسوم السلطاني رقم (2014/35) الفاضي بإنشاء كلية العلوم الشرعية وإصدار نظامها، لتكون لبنة في ترسيخ قيم الحضارة الإنسانية المعاصرة للبلاد، القائمة على أساس الدين والخلق والعلم النافع[26].

المطلب الثاني: دور كلية العلوم الشرعية في خدمة المجتمع العُماني.

تُعد كلية العلوم الشرعية من أهم روافد خدمة المجتمع العُماني والنهوض به، لكونها الكلية الوحيدة في السلطنة والمختصة بالدراسات الشرعية.[27].



لقد كان لمخرجات الكلية دوراً بارزاً في المساهمة في خدمة المجتمع العُماني، فمنذ إنشاء الكلية في عام 1986م بموجب المرسوم السلطاني رقم (86/24) بمسمى معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد وهي تضخ خريجين مؤهلين بالعلوم الشرعية في تخصصات شرعية ذات أهمية كبيرة لكل شرائح المجتمع، وتقلد عدد كبير منهم مناصب قضائية، ودعوية، وإدارية ساهموا من خلالها في تثقيف أفراد المجتمع بما تعلموه في مناهج الكلية التي تعالج القضايا الحياتية.

المبحث الرابع: سوق العمل العُماني.

المطلب الأول: نبذة عن سوق العمل العُماني.

تعتبر سلطنة عُمان إحدى الدول المتبعة للنظام الاقتصادي الحر بكل ما يميزه من منافسة كاملة وآليات ديناميكية للعرض والطلب، فسوق العمل العُماني يتكون من أربعة عناصر رئيسية هي الحكومة، والقطاع الخاص، والقوى العاملة، ومؤسسات التدريب والتأهيل، فالحكومة هي الجهة التشريعية والتنظيمية لأغلب عمليات السوق، كما أن القطاع الخاص شريك في التنمية الاقتاصادية، والاجتماعية مع الحكومة، والقوى العاملة تنقسم إلى قسمين هما القوى العاملة الوافدة والقوى العاملة الوطنية.[(28)]

المطلب الثاني: أثر الوضع الاقتصادي العالمي على توفير فرص عمل في السوق العُماني.

تشهد سلطنة عُمان كما هو حال مختلف دول العالم، تداعيات حادة للأزمة المالية العالمية، فقد أثرت على قطاع المال والاقتصاد، وقد تركت آثاراً اجتماعية واقتاصادية على الأسرة العُمانية، وقد استفادت السلطنة من هذه الأزمة في خلق عزيمة كبيرة وتوجهاً حقيقياً لتنويع مصادر الدخل والتوجه نحو القطاعات الانتاجية الأخرى لخلق إيرادات جديدة ومبتكرة للناتج المحلي أو للموازنة العامة للدولة واستيعاب الباحثين عن عمل، فقد إستطاعت السلطنة خفض القيمة المضافة للأنشطة النفطية في الناتج المحلي في نهاية ديسمبر 2016 بنسبة(23,7%) مقارننة بالفترة المماثلة من



عام 2015، حسب إحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام 2017.

المبحث الخامس:الإطار التطبيقي للدراسة.

المطلب الأول: مصادر المعلومات والبيانات.

- **المصادر الثانوية:**

الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، والتقارير الرسمية الصادرة من الجهات ذات الاختصاص المسؤولة عن التعليم والإحصاء في سلطنة عُمان أمثال وزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات ومركز القبول والتسجيل بكلية العلوم الشرعية، وبالبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

- **المصادر الأولية:**

لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للبحث، صُممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت إلكترونياً على الفئات المستهدفة وهم خريجو كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان الباحثين عن عمل، وأعضاء هيئة التدريس بالكلية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

المجتمع المستهدف يتكون من خريجي مؤسسات التعليم العالي بسطنة عُمان المتمثلة في كلية العلوم الشرعية خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2017.

تمكن الباحث من الحصول على أعداد خريجي الكلية بالرجوع إلى التقارير الرسمية لكلية العلوم الشرعية والمركز الوطني



للإحصاء والمعلومات، إلا أن أعداد المشتغلين منهم غير متوفرة بشكل دقيق.

لقد أستغرقت عمليات تعبئة الاستبانة حتى الوصول إلى العدد(153)تعبئة ناجحة قرابة إسبوعين استمرت خلال الفترة من 15 ديسمبر 2018 وحتى 29 ديسمبر2018.

المطلب الثالث: أداة الدراسة.

قام الباحث بعمل نوعين من الاستبانة، فالأولى استهدفت أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الشرعية وقُسمت إلى قسمين ، إشتمل القسم الأول على البيانات الشخصية، أما القسم الثاني فاستهدف الوضع الأكاديمي في الكلية وجوانبه وتضمن ثلاثة محاور:

المحور الأول: التخصصات الشرعية المعتمدة ومدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل العُماني، وتضمن (9) عناصر.

المحور الثاني: مستوى جودة المناهج الدراسية والخدمات التعليمية في الكلية وأثرها على توفير فرص العمل في السوق العُماني، وتضمن (10) عناصر.

المحور الثالث: المواءمة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العُماني من التخصصات الشرعية، وتضمن (10) عناصر.

والاستبانة الثانية استهدفت خريجو كلية العلوم الشرعية الذين لا يزالون باحثين عمل، وقُسمت إلى قسمين فالقسم الأول إشتمل على البيانات الشخصية، أما القسم الثاني فاستهدف الوضع الأكاديمي في الكلية وجوانبه وتضمن ثلاثة محاور:



المحور الأول: التخصصات الشرعية المعتمدة ومدى ملاءمتها مع احتياجات سوق العمل العُماني، وتضمن (9) عناصر.

المحور الثاني: مستوى جودة المناهج الدراسية والخدمات التعليمية في الكلية وأثرها على توفير فرص العمل في السوق العُماني، وتضمن (8) عناصر.

المحور الثالث: المواءمة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل العُماني من التخصصات الشرعية، وتضمن (11) عنصر.

وقد استخدم المقياس عبارات (لا أوافق بشدة، لا أوافق، صحيح إلى حد ما، موافق، موافق بشدة).

المبحث السادس: نتائج الدراسة والتوصيات.

المطلب الأول: نتائج الدراسة.

- **خصائص مبحوثي الداسة.**

أولاً: استبانة أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الشرعية.

← تحليل البيانات الشخصية:

الجدول رقم(2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
	ذكر	29	%87.9



الجنس	أنثى	4	%12.1
	المجموع	33	%100
الخبرة العملية	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	3	%9,1
	من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات	6	%18,2
	من 10سنوات إلى أقل من 15سنة	6	%18,2
	من 15 سنة فأكثر	18	%54,5
	المجموع	33	%100

يظهر من الجدول السابق أن غالبية المبحوثين كانوا من الذكور فيما يتعلق بمتغير الجنس، حيث بلغت نسبتهم (%87,9) في حين بلغت نسبة الإناث (%12,1)، أما بالنسبة لمتغير الخبرة العملية فأن معظم المبحوثين هم من فئة ذو الخبرة العالية، فقد كانت ما نسبته (%54,5) من المبحوثين لديهم خبرة من 15 سنة فأكثر وهذا يدل على أن أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الشرعية متمرسين في العملية التعليمية ويمتلكون الخبرات العملية العالية وهذا بحد ذاته معيار ممتازاُ لقياس مخرجات التعليم في تلك المؤسسة.

تحليل الوضع الأكاديمي في الكلية وجوانبه:

1. نسبة كبيرة من المستجيبين يرون بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التعليم العالي في مجالي المناهج الدراسية والخدمات التعليمية واستقطاب فرص العمل للخريجين في السوق العُماني حيث أن مانسبته (%80,9) يتراوح بين موافق بشدة وموافق وصحيح إلى حد ما يرون بأن عدد الساعات المخصصة لاستيفاء متطلبات اتمام البرامج الأكاديمية في الكلية كافياً، وكذلك تنوع التخصصات الشرعية يسهم في تعزيز الطلب عليها في سوق العمل، كما أن ما نسبته (%97,1) يرون بأن انسجام التعليم الشرعي مع متطلبات سوق العمل يسهم في تعزيز مستوى الإقبال على دراسته.



2. جميع المستجيبين(100%) يرون بأن كلية العلوم الشرعية تهتم بجودة المناهج الدراسية، وما نسبته (97%) يرون بأن الكلية تهتم بمراجعة الخطط الدراسية ، وأن ما نسبته (96,9%) من المستجيبين يرون بأن المقررات المعتمدة في كلية العلوم الشرعية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، وبذلك يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخصصات الشرعية المعتمدة في كلية العلوم الشرعية واحتياجات سوق العمل العُماني من تلك التخصصات.

3. ما نسبته (87,8%) من المستجيبين يرون بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين دقة تحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات الشرعية وفرص العمل في السوق العُماني وأنه لازال بحاجة إلى هذه التخصصات.

ثانياً: استبانة الطلبة الخريجون من كلية العلوم الشرعية.

تحليل البيانات الشخصية:

الجدول رقم(3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	7	%4,6
	أنثى	146	%95,4
	المجموع	153	%100
المعدل التراكمي عند التخرج	ممتاز	80	%52,3
	جيد جدا	54	%35,3
	جيد	18	%11,8
	مقبول	1	%0,6



	ضعيف	0	0
	المجموع	153	%100

يظهر من الجدول السابق أن غالبية المبحوثين كانوا من الإناث فيما يتعلق بمتغير الجنس، حيث بلغت نسبتهم (95,4%) في حين بلغت نسبة الذكور (4,6%)، أما بالنسبة لمتغير المعدل فأن غالبية المبحوثين هم من فئة المعدل الممتاز، فقد كانت ما نسبته (52,3%) من المبحوثين لديهم معدل ممتاز وهذا يدل على أن خريجي الكلية يمتازون بالتفوق العلمي وهذا بحد ذاته معيار ممتازُ لقياس جودة العملية التعليمية وفعالية المناهج المعتمدة بالكلية.

تحليل الوضع الأكاديمي في الكلية وجوانبه:

1. نسبة كبيرة من المستجيبين يرون بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة التعليم العالي في مجالي المناهج الدراسية والخدمات التعليمية واستقطاب فرص العمل للخريجين في السوق العُماني حيث أن مانسبته (78,5%) يتراوح بين موافق بشدة وموافق وصحيح إلى حد ما يرون بأن عدد الساعات المخصصة لاستيفاء متطلبات اتمام البرامج الأكاديمية في الكلية كافياً، وكذلك تنوع التخصصات الشرعية يسهم في تعزيز الطلب عليها في سوق العمل، كما أن ما نسبته (85,6%) يرون بأن انسجام التعليم الشرعي مع متطلبات سوق العمل يسهم في تعزيز مستوى الإقبال على دراسته.

2. ما نسبته (80,4%%) يرون بأن كلية العلوم الشرعية تهتم بتوفير وسائل تعليمية حديثة لتطوير التعليم الشرعي، وما نسبته (70,5%) يرون بأن الكلية تهتم بالمقترحات والشكاوي المقدمة من الطلبة، وأن ما نسبته (83,6%) من المستجيبين يرون بأن المقررات المعتمدة في كلية العلوم الشرعية تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي، وبذلك يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التخصصات الشرعية المعتمدة في كلية العلوم الشرعية واحتياجات سوق العمل العُماني من تلك التخصصات.



المطلب الثاني: التوصيات.

1. تبني الحكومة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص بإقامة مشاريع كبيرة متنوعة، تهدف إلى الوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، مع تشغيل الأيدي العاملة الوطنية في كافة المستويات بتلك المشاريع، مثال ذلك العمل على إستصلاح الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة.
2. بذل المزيد من تحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك بزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير كل التسهيلات المساعدة لذلك بهدف توفير مزيد من فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية.
3. ربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية، وأن يتم تعديل برامج مؤسسات التعليم وبرامج التدريب لتتواءم مع متطلبات إحتياجات سوق العمل، والإستفادة من مناهج جامعات الدول المتقدمة بما يتناسب وثقافة المجتمع العُماني.

<u>الهوامش</u>

1) الشامي، محمد عمر. (2005). الثقافة الإسلامية: أساليب التدريس، عمان: جمعية المحافظة على القرآن. ط: 1.
2) سورة الرعد، الآية (11).
3) مطر، سيف الإسلام علي. (1993). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة. القاهرة: دراسات تربوية، المجلد: 8، العدد: 56، ص: 67-68.
4) جريدة الشبيبة. (2017). 3 نوفمبر.
5) عيسان، صالحة عبدالله يوسف. (2006). " التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان"، مسقط: ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول إستجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية. ص: 24.
6) إسماعيل، علي وآخرون. (2009). " تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع". بيروت: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.



6-10 ديسمبر.

7) غانم، فتح الله أحمد. (2010). " أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني". فلسطين: مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية. العدد: 14.

8) البار، عبدالله بن علي. (2003). مفهوم الإستخلاف وعمارة الأرض في الإسلام، مصر: مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي المجلد: 7. العدد: 20. ص: 82.

9) الموقع الإكتروني https://mawdoo3.com/

10) شمبربر، ريتشارد. (2010). تطوير التعليم في سلطنة عًمان. مسقط: رسالة التربية. العدد: 30. ص: 43.

11) عبدالخضر، سيله طلال ياسين. (2014). التعليم في سلطنة عُمان(1933-1980). العراق: مجلة الخليج العربي. المجلد: 42. العدد: 2-4.

12) الفورية، سعاد بنت مبارك وآخرون. (2013). التعليم الشامل في سلطنة عُمان. مسقط: تواصل. العدد: 19. ص: 19.

13) ضاهر، مسعود. (2010). سلطنة عُمان أربعون عاماً من التنمية المستدامة 1970-2010. بيروت: دار الفارابي. ط: 1. ص: 11.

14) الموقع الألكتروني، http://www.oman.om/wps/portal/index/sdg

15) الموقع الألكتروني، الاستراتيجية – العمانية - لقطاع - التعليمhttps://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/17،

16) البوهي، رأفت عبدالعزيز وآخرون. (2018). الجودة الشاملة في التعليم. مصر: دار العلم والإيمان. ص: 63، 64، 65.

17) عمارة، سيد سيد عبدالسميع. (2015). تقييم دور الجودة الشاملة والإعتماد على مؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصر العربية من منظور العمل باستخدام النماذج الإحصائية. مصر: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. ص: 481.

18) جريدة الرؤية العُمانية (2017). الخبراء يضعون آليات مؤاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. تاريخ النشر 2017/12/16م.

19) الطريفي، عبدالله إبراهيم علي. العلم الشرعي دلالات وتقسيمات. /www.alukah.net/web/triqi/0/31473

20) البدر، بدر بن ناصر. (2007). أهمية التعليم في الحفاظ على الهوية الإسلامية. 2007، /midad.com/article/205619



21) من إصدارات وزارة التربية والتعليم. (2001). أضواء على التعليم في سلطنة عُمان. ص: 24.

22) من إصدارات مجلس التعليم (2014). مسيرة التعليم في سلطنة عُمان. ص: 107.

23) الحارثي، راشد بن علي. (2018). دور كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان في تطوير العلوم الشرعية. مسقط: المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الشرعية: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل، الفترة من 11-13 ديسمبر2018. المجلد: 1، ص 668.

24) منشورات كلية العلوم الشرعية.

25) نص المرسوم السلطاني رقم (99/6)، المنشور بتاريخ: 99/2/1 في الجريدة الرسمية رقم: (640)، ص: 39.

26) نص المرسوم السلطاني رقم (2014/35). مسقط: الجريدة الرسمية العدد: 1064.

27) من إصدارات كلية العلوم الشرعية. (2017). مسقط: وثيقة التقويم الذاتي. ص: 50.

28) فرحات، أحمد نبيل. (2008). تنظيم سوق العمل في سلطنة عُمان، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية. https://hrdiscussion.com/hr3338.html

المراجـــــــــــع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياَ: الكتب العربية:

1. الشامي، محمد عمر. (2005). الثقافة الإسلامية: أساليب التدريس. جمعية المحافظة على القرآن. ط1. عمان.
2. ضاهر، مسعود. (2010). سلطنة عُمان أربعون عاماَ من التنمية المستدامة 1970-2010، دار الفارابي، بيروت، ط1. ص 11.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. الطريفي، عبدالله إبراهيم علي، العلم الشرعي دلالات وتقسيمات، /www.alukah.net/web/triqi/0/31473
2. فرحات، أحمد نبيل، تنظيم سوق العمل في سلطنة عُمان، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2008، https://hrdiscussion.com/hr3338.html



3. الموقع الألكتروني https://mawdoo3.com
4. الموقع الألكتروني، http://www.oman.om/wps/portal/index/sdg
5. الموقع الألكتروني، الاستراتيجية – العمانية – لقطاع – التعليمhttps://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/17

رابعاً: الصحف والمجلات:

1. جريدة الرؤية العُمانية. (2017). الخبراء يضـــعون آليات مؤاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. تاريخ النشر 2017/12/16م.
2. شمبربر، ريتشارد. (2010). تطوير التعليم في سلطنة عًمان، رسالة التربية. العدد 30. مسقط. ص43.
3. عبدالخضــر، ســيله طلال ياســين. (2014). التعليم في ســلطنة عُمان(1933-1980)، مجلة الخليج العربي. المجلد42. العدد2-4. العراق.
4. عمارة، سيد سيد عبدالسميع. (2015). تقييم دور الجودة الشاملة والإعتماد على مؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصــر العربية من منظور العمل باســتخدام النماذج الإحصــائية. المجلة العلمية للإقتصــاد والتجارة، مصر. ص481.
5. الفورية، ســعاد بنت مبارك وآخرون. (2013). التعليم الشــامل في ســلطنة عُمان. تواصــل. العدد19. ص19.

سادساً: البحوث والندوات العربية:

1. إسماعيل، علي وآخرون. (2009). تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. بيروت 6-10 ديسمبر.
2. البار، عبدالله بن علي. (2003). مفهوم الإستخلاف وعمارة الأرض في الإسلام، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للإقتصاد الإسلامي. مصر. المجلد7. العدد20. ص82.
3. الحارثي، راشد بن علي. (2018). دور كلية العلوم الشرعية بسلطنة عُمان في تطوير العلوم الشرعية. المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الشرعية: العلوم الشرعية تحديات الواقع وآفاق المستقبل. الفترة من 11-13

ديسمبر2018. المجلد الأول. ص668.

4. الحجري، محمد بن ناصر. (2000). ترشيد التمويل الحكومي للتعليم العالي. المؤتمر التربوي الثاني– خصصة التعليم العالي والجامعي– سلطنة عُمان. المجلد الثاني. ص483، 484، 486.
5. السعد، مسلم علاوي وآخرون. (2010). جودة العملية التعليمية ومتطلبات تحسينها: دراسة حالة في جامعة البصرة. ملتقى خرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية(الإستراتيجيات– السياسات – الآليات). المنظمة العربية للتنمية الإدارية، البحرين.
6. عيسان، صالحة عبدالله يوسف. (2006). التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في سلطنة عمان. ورقة مقدمة للورشة الإقليمية حول إستجابة التعليم لمتطلبات التنمية الاجتماعية. مسقط. ص24.
7. غانم، فتح الله أحمد. (2010). أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية. العدد 14.
8. الغساني، نبيلة بنت عبدالله وآخرون. (2002). تجربة سلطنة عُمان في مجال تنويع مصادر التمويل ومشاركة المؤسسات الأهلية في تحمل تكاليف التعليم. وقائع ندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل– قطر. ص5.
9. مطر، سيف الإسلام علي. (1993). دور التربية في مواجهة مشكلة البطالة. دراسات تربوية.مصر، المجلد8، العدد56. ص67-68.
10. الملتقى الأول للحوار حول قضايا الجودة والاعتمادية في التعليم العالي(2005). 2005/6/1. جامعة تشرين. سوريا.

ثامناً: التقارير الرسمية:

1. من إصدارات مجلس التعليم. التعليم في سلطنة عُمان، 2014.
2. من إصدارات وزارة التربية والتعليم. أضواء على التعليم في سلطنة عُمان(2001).
3. موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. (2008). القاهرة.
4. نص المرسوم السلطاني رقم (99/6)، المنشور بتاريخ 99/2/1 في الجريدة الرسمية رقم(640)، ص39.

